

كيف يكتب التاريخ؟

للدكتور حسن عثمان

مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب

— ٧ —

نقد الأصول

تحرى نصوص الأصول وتحديدها الموقفة بينها^(١)

نبحث الآن ناحية أخرى في نقد الأصول التاريخية . فلا بد المؤرخ قبل استخدام المعلومات التي ترد في تلك الأصول أن يتحرى نصوصها ، وأن يثبت من حرفية ألفاظها وعباراتها سواء المخطوط منها أو المطبوع . وعلى المؤرخ أن يبحث هل كتبت هذه الأصول بخط المؤلف ، أم أنها نقلت عن نسخة المؤلف الأصلية ؟ وإذا كانت قد طبعت فهل طبقت مخطوطة المؤلف

(١) يمكن لقاري الذي يرغب في دراسة هذه الناحية من نقد الأصول أن يرجع إلى فصول في بعض التراجم مثل :

— أسدرستم : مصطلح التاريخ . ص ٤٤ — ٥٧

— Langlois & Seignobos : op. cit. Eng. Trans. pp. 71-86

— Fling : op. cit. pp. 88-102

الفهوم أن هذا الكتاب يصور اصطراع الآراء في عهد المؤلف ، فهل ترون أن إنجلترا كانت فيها مشكلات لم يتعرض لها المؤلف ؟

أدركم على الجواب فأقول : كنا ننتظر خطيباً يتحدث من مناب إنجلترا في المستمرات ، وخطيباً يتكلم عن أزمانها الروحية ، وخطيباً يشرح خصائص الفرنسيين والألمان ، على نحو ما صنع الخطيب الذي شرح خصائص الأمريكان ، وقد مر المؤلف مرور الطيف على المضلات التعليمية ، فما سبب ذلك ؟

أقرأوا حياة المؤلف ، كما خصها المترجم ، تجدوا الجواب أما بعد ، فهل ترون أني دلتكم على أسرار هذا الكتاب ؟ لم يبق إلا أن تطلبوا أن أؤدي امتحان المسابقة بالنهاية عنكم ، يا أشقياء !

وأنا والله حاضر ، إن سمح وزير المعارف ! زكي مبارك

الأصلية ؟ ولم يدخل عليها بعض التعريف اللفظي أو التقصان أو الزيادة اللطيفة سواء عن قصد أو عن غير قصد ؟ وإنه ليتضح لنا أهمية تحرى نصوص الأصول التاريخية وألفاظها عند ما نجد أن مؤلف اليوم بالرغم من إمكانه مراجعة تجارب المطبعة بنفسه ، فإنه قد نقوته بعض الأخطاء القليلة . وعمال المطبعة كثيراً ما يحملون المؤلف بقول كلاماً لم يقصده بالمرّة ؛ وإن تمييز حرف بسيط في كلمة قد يغير المعنى أو يقلبه رأساً على عقب

ولقد ضاع الكثير من الأصول التاريخية ولم يبق إلا نسخ أو صور منقولة عنها . فهل هذه النسخ قد نقلت عن الأصول الأولى ، أم نقلت عن صور لها ؟ فينبغي أن يتأكد الباحث من أن للنص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذي وضعه المؤلف . وإذا وجدت أخطاء في النسخة المنقولة — وهو الغالب — لا بد من محاولة تصحيحها بالرجوع إلى الأصل الأول ، إن كان من المتطاع ذلك . وإذا ما اعتمد الباحث على نص منقول عن أصل أول ، ويحتوى على أخطاء في النقل ، فإنه يحمل المؤلف أموراً غير مسؤول عنها ، وإنما المسؤول عنها الناقل . ومشاهير المؤرخين لا يتعمرون دأماً صحة نصوص الأصول التي يمتدون عليها . وحتى وقت قريب كانت تطبع الأصول التاريخية بدون مراعاة طرق النشر العلمي ، سواء لتجنب المجهود أو للمجدة . إلا أنه قد حدث تقدم كبير في هذا الميدان المهم في الوقت الحاضر

والأصول التاريخية المخطوطة يمكن أن تقسم من ناحية تحرى للنص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات . فالحالة الأولى هي أن يكون أمام الباحث الأصل الأول بخط المؤلف نفسه . ويمكن للتأكد من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر وبدراسة خط المؤلف ولنته ومعلوماته من كتاباته الأخرى ، إن وجدت . ويتطبيق ذلك على الأصل للوجود يستطيع الباحث أن يستفيد وهو مطمئن من هذه الناحية ، من المعلومات التي يوردها هذا الأصل الأول ، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخي لفائدة العلم . إنما ينبغي أن يراعى عند النشر في كل الحالات ، إبقاء الأصل الأول كما هو بصرفه وألفاظه وأحروميته وأخطائه الخاصة به ، بدون تصحيح أو تعديل في النص نفسه . لأن أي تمييز قد يغير المعنى . وبقاء للنص الأول كما هو يعاهد للباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين كما كان فعلاً ؛ فيدرك

والتنويرات الناتجة عن عمد أو من خطأ في فهم النصوص من العصب بحقيقتها فضلاً عن كشفها . وبعض الفقرات التي تسقط قد لا يمكن التمييز عنها . ولكن من المتطاع سرفة الأخطاء التي تحدث عفواً أو سهواً ، بملاحظة الارتباك في المنى أو الخلط في بعض الحروف والكلمات ، ووضع أحرف أو كلمات مكان أخرى ، أو تكرار بعض المقاطع أو كتابة مقاطع بعض الكلمات مرة واحدة بدلاً من مرتين ، أو الخطأ في تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل . وكل هذه الأنواع من الأخطاء والتنويرات في النصوص الأولى والتي تحدث سواء عفواً أو عن قصد ، قد قام بها الناسخون في كل اللغات وفي جميع الأنظار وفي كل عصور التاريخ

وعلى الباحث في حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها ، أن يدرس هذه النسخة ويعرف كل خصائصها من ناحية للشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات التاريخية ؛ ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ويلم بأشهر الكتب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب عنه . وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة يساعد في أحوال كثيرة على تحري نصحها وعلى تثبيت منحة ألفاظها . ولقد حقق الدكتور أسد رستم مثلاً بوضع هذه الحالة . فهو قد وجد أن عدداً كبيراً من الأصول الأولى لمناشير إبراهيم باشا في سوريا قد فقدت ، وإن لم يبق منها إلا نسخة واحدة منقولة ومطبوعة ؛ مثل المنشور الذي أصدره إلى متسلم دمشق في صفر ١٢٤٨ هـ عن بعض حوادث اصطنامه بالمغنيين والذي ورد في كتاب « مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين » ونشره الأب قسطنطين الباشا . ولاحظ الدكتور رستم أن بعض ألفاظه غير واضحة . فبحث طويلاً حتى وصل إلى سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، وعثر على منشور أصدره إبراهيم باشا إلى متسلم طرابلس ويحتوي على نفس المعلومات التاريخية ؛ وأمكنه أن يستنتج أن ناسخ منشور إبراهيم باشا إلى متسلم دمشق قد أخطأ في فهم بعض الألفاظ فقرأ استقافوا « استفاقوا » وحيث أن « حنان » وأغتنام « غناتهم » وهكذا^(١)

الباحث عقلية رجال العصر وأساليبهم في التعبير ، ولم بتطور اللغة والاصطلاحات التي سادت في زمن مضي ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالسي للصفدي في كتابه عن تاريخ الأمير نجرافدين المنى من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتركيبة العربية ، مثل « سبق أهله وجاه حتى يعلم الأمير ... فوصل بحال الليل إلى باب القلعة ودق للباب على البواب حتى يروح يعلم الأمير ... »^(٢) . ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد في الفرمانات السلطانية الثمانية من التنويرات الخاصة مثل « فتوة الأشراف الكرام ، عمدة الكبراء للفتح ، المختص بمزيد عنايت الملك الملاح ... »^(٣) . أو الوثائق المحفوظة في دور الأرشيف الأوربية والتي تحتوي على معلومات مدونة بلغة وأجرومية خاصة بالعصر الذي دونت فيه ، مثل Habbia Hauuto و Amicitia في الوثائق الإيطالية^(٤) ؛ ومثل ألفاظ Scavoir و Cefuy و Laysois الواردة في الوثائق الفرنسية^(٥) ؛ وبما يخالف ذلك ألفاظ وأساليب ومصطلحات هذه اللغات في الوقت الحاضر . فإذا ما نشرت مثل هذه الأصول التاريخية ينبغي أن تبقى كما هي بغير تعديل

والحالة الثانية في هذه الناحية من تعدد الأصول ، هي التي تضع فيها نسخة المؤلف الأولى ، ولا يبقى أمام الباحث إلا نسخة واحدة منقولة عنها . فدراسة هذه النسخة المنقولة الوحيدة لتثبت منحة ألفاظها ونصوصها تستلزم الدقة والحذر . ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فإنه قد يتعرض للخطأ في النقل . وتوجد أسباب وأنواع للاختلافات التي يمكن أن تلاحظ بين الأصل الأول وبين المنقول عنه . فقد تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب النسيان أو السهو ، أو لعدم وضوح المنى ، أو للخطأ في قراءة بعض الألفاظ أثناء النقل ، أو للخطأ في السمع إذا ما أملى على الناسخ ما يكتب . وبعض النسخ يتغيرون ويبدلون الألفاظ التي ظنوا أنها وردت خطأ في الأصل الأول ، واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها .

(١) أحمد الخالسي الصفدي : تاريخ الأمير نجر الدين ، المنى نشره

الدكتور أسد رستم والأستاذ أفرام الزنتاني ، بيروت ١٩٣٦ ، ص ٥٠

(٢) وثائق دمشق في القرن الحادي عشر الهجري

(٣) وثائق أرشيف فلورنسا في ١٥٩٨

(٤) وثائق المكتبة الوطنية في باريس في ١٦١٤

مفقود ؛ وأن ثمانى عشرة نسخة منها تتشابه نصوصها ، ولنصهما
مجموعة (ا) ، وأن نسختين منها تتشابهان ولنصهما (ب) .
فالأغلبية للمدوية هنا لا قيمة لها ، ولا تدل على أن نصوصها
هى الصحيحة . فن الجائر أن سبع عشرة نسخة من مجموعة (ا)
قد نقلت عن النسخة الثامنة عشرة . فى هذه الحالة تكون
مجموعة (ا) عبارة عن نسخة واحدة تكررت فى النسخ التى نقلت
عنها . فيكون البحث موجهاً إذاً إلى تحديد أى النصين
أقرب إلى الأصل الأول الضائع ، هل هو النص (ا) ،
أم النص (ب) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة
لمخطوط واحد ، قاعدة شبه عامة ، وهى أن النسخ المتشابهة التى
تحتوى على نفس المعلومات واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ،
أما أن تكون قد نقلت عن بعضها البعض ، أو أنها قد نقلت
جميعاً عن أصل أقدم منها ، أخذ عن الأصل الأول الضائع ،
ويحتوى على نفس المعلومات ونفس الأخطاء . ولا يعقل من
الناحية للسيكولوجية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين
أصلاً تاريخياً معيناً ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس
الأخطاء ؛ بل لا بد من وجود فوارق مختلفة بينهم

فلى الباحث إذاً أن يبتدئ جانباً للنسخ المنقولة عن أصل
واحد محفوظ ، وأن يمتدح فقط وبقدر المستطاع للنسخ الرئيسية
المستقلة التى نقلت عن الأصل الأول مباشرة ، أو التى نقلت
عن أصل ثانوى معين منسوخ مباشرة عن ذلك الأصل الأول
المجهول . وتقسّم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب
والاختلاف ، والتقرب والبعد عن الأصل الأول ، إذا ما ثبت
ذلك . وأنه لأفضل دأماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ
أخذت مستقلة عن الأصل الأول الضائع . ونلاحظ أن كثرة
النسخ تنمب للباحث أحياناً بدلاً من مساعدته فى العمل . وعند
طبع الأصل للتاريخى ، فى هذه الحالة ، ينبغى أن ترفق به فى
الهامش الاختلافات التى توجد فى النسخ الرئيسية الأخرى .

وعلى كل حال فإن للنسخة المنقولة عن أصل أول مجهول
قد تقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول
وصحيح أن النقد كثيراً ما يمكنه أن يحدد التنقيرات والأخطاء
فى النص الوحيد المنقول ، ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون
أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول . والباحث فى التاريخ قد
يبالغ فى الشك فى بعض النصوص التى لم تنغير على الإطلاق ،
وبناقش النصوص أكثر مما ينبغى ، ويضع افتراضات مبالغ فيها .
ويصير عمل الباحث فى هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل
إلى حد المناصرة

والحالة الثالثة هى التى يضح فيها الأصل الأول ، وتبقى
عدة نسخ تتشابه وتختلف فيما بينها ، ولا تعرف الصلة بينها ،
ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول . والباحثون المصابون
كان عليهم أن يكافوا للوصول إلى استخدام أول نسخة تقع
فى أيديهم ، مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول
ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة ،
ولكن قدّم تدوين نسخة ما لا يبنى دأماً أنها أصح النسخ
المنقولة عن الأصل الأول المجهول . فمثلاً مخطوط من القرن
السادس عشر والذى ينقل عن أصل قديم ضائع من القرن
الحادى عشر ، قد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت عن
ذلك الأصل الضائع فى القرن الثالث عشر ، ويحتوى على تنقيرات
وأخطاء فى النص الأسمى . ولا شك فى أن الباحثين المحدثين
يمتازون عن سابقهم فى هذه الناحية ؛ فهم يستطيحون أن
يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول ، فضلاً
عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ
وعن العصر الذى وجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول
الصحيح بقدر الإمكان

وفى هذه الحالة يمدد للباحث إلى تحديد النص الأول ،
أو أقرب ما يمكن إليه بالدراسة القارئة ، وعلى أساس التشابه
والاختلاف بين النسخ المختلفة ، وعلى أساس فهم لغة المؤلف
وروحه والإلام بمصره ، كما سبق الإشارة إلى ذلك . ونفرض
بأنه لدى الباحث عشرون نسخة لمخطوط واحد ، وأصلها الأول